شجون الثقافة الخليجية

خليل علي حيدر

يثير كتاب د. خليفة الوقيان "الثقافة في الكويت" الصادر عام ٢٠٠٦ في الكويت، الكثير من الأسئلة المحلية والخليجية في هذا المجال. فقد استعرض د. الوقيان في هذا الكتاب بدايات وتطورات الجوانب الثقافية منذ أول إشارة مرصودة، حيث ذهبت المصادر التاريخية إلى أن مدينة الكويت أسست في عام ١٠٢٢هـ الموافق ١٦١٣. كما درس بشكل مركز وموثق سائر الاتجاهات التي عرفتها الحياة الكويتية وهي أربعة: الاتجاه الإصلاحي، الاتجاه الديمقراطي، الاتجاه القومي، وأخيراً الاتجاه الديني المحافظ.

لقد كتبتُ نبذة عن الكتاب في وقتٍ سابق، وأود هنا أن أساهم في الحديث عن قضية حساسة، كثيراً ما تَرِدُ في كتابات الخليجيين، ومنها كتاب د.الوقيان، وهي الشكوى من موقف المثقفين العرب إزاء المساهمة الخليجية في هذا المجال كما وكيفاً! فمن دوافع الباحث في تأليف هذا الكتاب، كما يقول في مقدمته: "الصورة المشوهة والمنقوصة التي يحملها بعض المثقفين العرب وغيرهم عن منطقة الخليج العربي عامة، واعتقادهم أن هذه المنطقة لم تكن ذات شأن قبل ظهور النفط، ولم يكن للإنسان فيها إسهامات ثقافية يجدر ذكرها".

ويحاول الكاتب في الفصل الثاني من الكتاب أن يفند هذه الفكرة بالذات، وأن يعرض مظاهر الاهتمام المبكر بالثقافة على صعيد الكتاب، حيث يشير إلى نسخ "موطأ الإمام مالك" في الكويت من قبل أحد سكان جزيرة فيلكا عام ١٠٩٤هـ - ١٦٨٢م، وكتاب "الفتح المبين في شرح الأربعين" عام ١٧٢٤م، وكتب أخرى.

ومن مظاهر الاهتمام بالثقافة، اتجاه بعض الكويتيين إلى نشر كتاباتهم المبكرة في صحف العراق ومصر والشام، لتتسع طموحاتهم حيث "قاموا بإصدار الصحف في بعض البلدان العربية والأجنبية، العراق، سوريا، أندونيسيا". وفي داخل الكويت قام بعض رجال الكويت بإنشاء المؤسسات الثقافية بعد تأسيس أول مدرسة نظامية في عام ١٩١١، وباشروا إرسال طلاب العلوم الدينية إلى الجامعات الإسلامية واستقبال بعض رجال الفكر والإصلاح لإلقاء المحاضرات في الكويت.

إن الموقف الثقافي العربي السلبي من العطاء الخليجي عموماً، حقيقة معروفة لابد من الإقرار بها ومناقشة أسبابها كأي ظاهرة أخرى في الحياة الثقافية. فثمة جوانب من المسؤولية يتحملها الأدباء والمثقفون والكتاب الخليجيون في مختلف دول مجلس التعاون، وأخرى يُلام فيها مثقفو وكتّاب العالم العربي، وثالثة ناجمة عن مختلف الظروف!

ولا شك أن أول أسباب هذا الانطباع السلبي عن حجم وقوة الإسهام الخليجي في الثقافة العربية، ناجم عن قلة الكتابات والأعمال الجيدة مقارنة بالظروف والتسهيلات المادية المتاحة للمثقف الخليجي. ولا يزال الإنتاج الخليجي عاجزا، إلا ما ندر، عن اختراق الأسواق العربية والوصول إلى محور ولبّ المناقشات الأدبية والفكرية والسياسية والفنية في العالم العربي. وينغمس الكثير من الأكاديميين الخليجيين في الحياة الاجتماعية والسياسية وأحيانا الاستثمارية، ويكون ذلك في الغالب الأعم على حساب العمل الفكري والإنتاج البحثي، حتى تحولت الشهادات والألقاب الجامعية لدى هؤلاء إلى مجرد أداة لتحسين الدخل والمكانة الاجتماعية والسيطرة السياسية!

إن على الخليجيين المهتمين بالمجال الثقافي، أن يدركوا أن تحقيق الذات في هذا المجال من أصعب الأمور، ولابد من بذل مجهود مرهق ومبدع في مجال التأليف والترجمة والإضافة الفكرية قبل أن يرتفع أي صوت بالشكوى من حواجز الإبداع وبذل الجهد في مجال التأليف والبحث، وخاصة القدرة على حصر اهتمام المؤلف والمثقف بالقراءة والكتابة والاكتفاء بالنشاط الفكري والثقافي والإنكباب عليه، هذا الطغيان المادي المعروف الذي يضغط على المؤلف ويصرفه عن القراءة أحياناً كثيرة، وكذلك ضعف مردود النشر. وكم في الكويت مثلاً، وغيرها، من أدباء ومؤلفين يكرسون وقتاً ثميناً، إن قدر بالكلفة المالية مثلاً، في البحث والتأليف، ثم يعمدون إلى طباعة إنتاجهم على حسابهم وتخزين كتبهم فترات طويلة قبل أن تصل مجاناً إلى القراء!

غير أن توفر المال والرفاهية لا ينبغي أن يكونا من معرقلات البحث والثقافة، فدخل بعض الأدباء والكتاب في أوروبا والولايات المتحدة بالملايين، ورغم ذلك تتوالى إبداعاتهم. كما لا يمكن الاحتجاج بصغر حجم سكان دول المنطقة، فدولة مثل لبنان بل حتى بعض المدن في العالم العربي، أغنت الحياة الفكرية بالكثير من المبدعين.

ولا شك أن من مشاكل المجتمعات الخليجية هذه الروحية المحافظة والأفكار التقليدية التي عرقلت كل أنماط التحديث في المنطقة. وقد خاضت النخب الإصلاحية والإدارات الحاكمة في معظم دول مجلس التعاون، صعوبات جمة في افتتاح المدارس وخاصة للبنات، وفي إدخال التعليم الحديث والسماح بتدريس النظريات العلمية والحقائق الجغرافية وكذلك تعلم اللغة الإنجليزية وتدريس مواد التربية الرياضية والفنون الجميلة والموسيقى.

ويقول الكاتب "بدر الخريف" في مقال له: "ما زال الناس يتذكرون ما حدث في عهد الملك فيصل عندما توافد على قصره في الرياض مئات الغاضبين من إدخال تعليم البنات". ولم تستطع الدولة في المملكة العربية السعودية إدخال التعليم الرسمي للبنات إلا بعد حوالى ثلاثين سنة تقريباً من تأسيس المملكة. وقد تم ذلك بالتدريج وبحذر شديد وبتشجيع الصحف على الخوض فيه وإثارة المناقشات حوله، "وكثرت الاستفتاءات في مسألة تعليم المرأة ووُجهت إلى العلماء والوجهاء والمثقفين وكثير من الناس الأسئلة: هل على الدولة واجب تعليم البنات؟ بل هل يجوز أن تتعلم الفتاة؟ وماذا يجب أن تتعلم؟ وإلى أي مرحلة يكون علمها". (انظر: د. علي بن راشد المرشد، ١٤١٩هـ، ص ٢٠٤).

وبينما كانت قراءة المجلات من الأمور البدهية في حياة المصريين واللبنانيين وحتى في العراق، كانت المتشددون في الكويت يعدونها "من منشورات أهل الضلال"، لأنها تجمع "العقائد الزائفة والآراء المبتدعة"! ولم يسلم حتى السيد رشيد رضا، صاحب مجلة "المنار" المعروفة، من التكفير واستحلال الدم، حتى حاول أحدهم قتله في السنة التي زار فيها الكويت. (الثقافة في الكويت، ص ١٥٨).

ويحتج بعضنا في دول الخليج بتأثير ضغوط الرقابة والعواقب السياسية والقانونية التي تهدد بعضاً ممن يخوضون في قضايا الدين والسياسة والعلاقات بين الجنسين. وخاصة بعد أن نمت أحزاب "الإسلام السياسي" وصار لها نفوذ كبير في الكثير من المجالات. ولكن كل هذه الحواجز، التي نراها في الدول العربية الأخرى، لا تمنع ظهور الأعمال الجيدة. وتجدر بنا الإشارة هنا إلى الدمار الذي أنزله التيار الديني بالفنون الجميلة في دول الخليج بأسرها، وخاصة فن النحت وتصوير الأشخاص. فنحن نجد تسامحاً بارزاً من رجال الدين بل وحتى الأحزاب الدينية إزاء الرسم والنحت والتماثيل في دول مثل مصر ودول الشام والعراق، بينما تغلب سلفية متزمتة على موقف الإسلاميين ورجال الدين في دول الخليج.

والحقيقة المعروفة أن الرسام والنحات الخليجي المبدع والجاد، يتحرك في بيئة معادية تفرض عليه الكثير من القيود وعقد الذنب. ومنذ بضع سنوات قام أقارب نحات كويتي معروف بتهشيم كل ما وصلت إليه أيديهم من أعماله بعد وفاته، كما تحدثت مؤخراً مع نحات كويتي كبير يعرض أعماله ويده على قلبه من الزوبعة التي قد تُثار ضدها!

وقد سرت هذه الروحية المتزمتة إلى المسرح وفن التمثيل، كما لا يزال التكفير والتفسيق يلاحقان الممثلين والمطربين. وأعرف شخصياً عن عائلة كان أحد أولادها يرفض أن يأكل من طعامها لأن أحد أفرادها، ممن يساهمون في مصروف المنزل...يعمل في الإخراج المسرحي!

ولحسن الحظ، نجا الغناء الخليجي والدراما التلفزيونية من هذه القيود، ربما بسبب طبيعة هذه الفنون، ولأنها تسبح في البحر العربي العام. ولا تزال استفادة كتّاب ومثقفي الكويت مثلاً، وربما دول خليجية أخرى، محدودة جداً من الندوات الثقافية التي تقيمها وزارة الإعلام أو الجامعة أو جمعيات النفع العام. فمن النادر أن ترى أحداً من رجال الفكر والأكاديميين في معظم المحاضرات والندوات والنقاشات. وقد يزور البلاد بعض أهم المفكرين، دع عنك الكثير من الآخرين، دون أن يصادف مثقفاً خليجياً أو كويتياً واحداً، ويكون جل احتكاكه وتعامله مع بعض الموظفين الشباب العاملين في أجهزة الاستقبال، إلى جانب موظف وموظفات الفندق الفخم!

وهذا كله مما يعمق الصورة السلبية للثقافة وأهل الفكر والأدب في دول الخليج!

نقلا عن صحيفة (الخليج) الإماراتية

سيرة التعليم في دولة قطر 3-3

في العام الدراسي ٧٢ / ١٩٧٣م أنشأت الوزارة معهداً لتعليم اللغات لموظفي الدولة.

في العام الدراسي ٧٦ / ١٩٧٧م أنشىء معهدان أحدهما للبنين والآخر للبنات للصم والبكم والمعوقين فكرياً.

في عام ١٩٨١م تم إنشاء معهد الأمل للبنين.

في عام ١٩٨٢م تم إنشاء معهد الأمل للبنات.

في عام ١٩٨٤م تم فصل المعوقين فكرياً عن الصم والبكم وأصبح هناك معهدان للبنين – للتربية الفكرية، التربية السمعية – وآخران للبنات.

في عام ١٩٨٥م تغير مسمّى معهد الأمل إلى مدارس التربية الفكرية ومدارس التربية السمعية للبنين والبنات.

في العام الدراسي ٩٨ / ١٩٩٩م تم افتتاح "معهد النور" الخاص بالمكفوفين.

في العام الدراسي ٩٩ / ٢٠٠٠م تم افتتاح:

مدرسة عمر بن الخطاب الثانوية العلمية للبنين.

مدرسة البيان الثانوية العلمية للبنات.

المدرسة الثانوية للتقنيات الصناعية.

في العام الدراسي ٢٠٠٠ / ٢٠٠١م تم افتتاح المدارس المطورة التالية:

مدرسة جوعان بن جاسم الإبتدائية للبنين.

مدرسة موزة بنت محمد الإبتدائية للبنات.

بموجب مرسوم أميري رقم ٣٧ لعام ٢٠٠٢ الصادر بتاريخ ٩ / ١١ / ٢٠٠٢م تم إنشاء المجلس الأعلى للتعليم بصفته السلطة العليا المسؤولة عن رسم السياسة التعليمية بالدولة، وعن خطة تطوير التعليم والإشراف على تنفيذها.

في العام الدراسي ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤م وبناءا على القرار الوزاري رقم (٢٧) بتاريخ ٢٥ / ٩ / ٢٠٠٣م تم إنشاء قسم للتعليم قبل المدرسي يسمى (رئاسة التعليم قبل المدرسي) يتبع إدارة تعليم البنات

في تاريخ ١٥ / ٢ / ٢٠٠٤م تم افتتاح أول روضة تابعة لوزارة التربية والتعليم وهي روضة الدوحة والتي تُعنى بالتعليم قبل المدرسي.

إنشاء الإدارات التربوية:

في العام الدراسي ٥٧ / ١٩٥٨م أنشئت أول إدارة للتعليم الليلي والامتحانات "معاً".

في العام الدراسي ٥٩ / ١٩٦٠م تم إنشاء إدارة شؤون الموظفين، وتفتيش البنات بمفتشة واحدة.

في العام الدراسي ٦١ / ١٩٦٢م تم إنشاء إدارة الخدمة الاجتماعية وشؤون الطلاب "معاً"، وإدارة شؤون القرى.

في عام ١٩٦٢م تم إنشاء إدارة التدريب والتطوير المهني.

في العام الدراسي ٦٣ / ١٩٦٤م تم إنشاء إدارة البعثات والعلاقات الثقافية "معاً".

في العام الدراسي ٦٤ / ١٩٦٥م أنشئت الإدارات الآتية:

إدارة الامتحانات وشؤون الطلاب.

إدارة الصحة المدرسية.

إدارة الحسابات.

إدارة التوريدات.

وأصبحت تسمية إدارة الخدمة الاجتماعية وشؤون الطلاب:

إدارة الخدمة الاجتماعية وتعليم الكبار".

في العام الدراسي ٦٦ / ١٩٦٧م تم إنشاء الإدارات والأقسام الآتية:

إدارة البحوث الفنية والإحصاء.

إدارة المناهج والكتب المدرسية.

إدارة البعثات "مستقلة عن العلاقات الثقافية".

قسم التعليم الأهلي.

في العام الدراسي ٦٨ / ١٩٦٩م تم إنشاء: إدارة النقليات، وإدارة تعليم الكبار ومحو الأمية.

في العام الدراسي ٧٦ / ١٩٧٧م تم إنشاء الإدارات الآتية:

إدارة الأقسام الداخلية.

إدارة الخدمات والشؤون العامة.

إدارة المحفوظات.

في العام الدراسي ٨٣ / ١٩٨٤م تم إنشاء الإدارات والرئاسات الآتية:

إدارة التقنيات التربوية.

إدارة تعليم البنات.

رئاسات التعليم العام للبنات "رئاسة لكل مرحلة".

في العام الدراسي ٨٥ / ١٩٨٦م تم إنشاء رئاسات التعليم العام للبنين "رئاسة لكل مرحلة".

في العام الدراسي ٨٧ / ١٩٨٨م تم إنشاء: إدارة المباني المدرسية، ورئاسة التعليم الأهلي.

في عام ١٩٨٩م تم تأسيس مركز الحاسب الآلي.

في العام الدراسي ٨٩ / ١٩٩٠م تم تحويل إدارة الصحة المدرسية إلى وزارة الصحة العامة.

في العام الدراسي ٩٠ / ١٩٩١م تم تحويل دار الكتب القطرية وفروعها إلى وزارة الإعلام والثقافة.

في العام الدراسي ٩٠ / ١٩٩١م تم إنشاء رئاسة التوجيه التربوي.

في عام ١٩٩٦م تم إنشاء وحدة التمويل الذاتي للمشروعات التربوية.

العلاقات الثقافية والتربوية:

من الملامح المشرقة لمسيرة التعليم في دولة قطر عنايتها واهتمامها بتعليم الأشقاء في إمارات ساحل عمان (دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً) حيث بادرت بإمداد هذه الإمارات بالمعلمين بدءاً من مطلع العام الدراسي ٥٨ / ١٩٥٩م، كما قامت بإنشاء عدة مدارس فيها.

في عام ١٩٥٨م انضمت وزارة المعارف إلى الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية.

في عام ١٩٦٢م انضمت قطر إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم اليونسكو "UNESCO" كعضو منتسب وفي العام ١٩٧٢م أصبحت تتمتع بعضوية كاملة فيها.

انضمت قطر إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الألكسو" "ALECSO" منذ إنشائها في عام ١٩٦٤م.

كما وقعت قطر اتفاقيات ثقافية ثنائية مع معظم الدول العربية.

في العام الدراسي ٧٥ / ١٩٧٦م أنضمت دولة قطر إلى مكتب التربية العربي لدول الخليج.

في عام ١٩٨٢م انضمت دولة قطر إلى المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم "الإيسيسكو" "ISESCO".

ملامح النهضة التعليمية في عهد سمو الأمير حميد بن خليفة آل ثاني

في عام ١٩٩٥م عندما تولى حضرة صاحب السمو الشيخ حمدبن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في البلاد، أولى التعليم جّل اهتمامه ورعايته، ومن أهم ملامح هذه الفترة ما يلي:

– وضع أسس ومعايير ومقننات اختيار الإدارة المدرسية، والإدارات التربوية الفنية والثقافية والإدارية والمالية.

– الاتجاه في تطوير المناهج والكتب المدرسية لتحقيق الترابط مع التعليم الجامعي.

– بحث إمكانية إيجاد صيغ متنوعة من التعليم.

– التوسع في تجربة المدارس النموذجية بحيث تشمل الصف الخامس الابتدائي.

– التوسع في الخدمات الصحية للطلاب الوقائية منها والعلاجية.

– تطوير المبنى المدرسي بحيث يحتوي على تسهيلات وخدمات تعليمية أكفأ وأوسع والاتجاه إلى جعل البيئة المدرسية بيئة جاذبة ومشوقة للطلاب.

– التوجه لربط البعثات الدراسية بالاحتياجات الفعلية لخطط التنمية في مختلف المجالات والاختصاصات.

– تكثيف التعاون مع المنظمات الدولية والإسلامية والعربية مثل: اليونسكو (UNESCO)، والاليكسو (ALECSO)، والايسيسكو (ISESCO)، ومكتب التربية العربي لدول الخليج وأجهزتها المتخصصة، بغية الإفادة من التجارب التطويرية والمستحدثات التربوية على مختلف المستويات.

– إصدار وثيقة السياسة التربوية لدولة قطر.

– إدخال مواد تعلم جديدة مثل:

– المهارات البحثية والمكتبية بالمرحلة الثانوية.

– تعميم تدريس اللغة الإنجليزية من الصف الأول الإبتدائي.

– استخدام الحاسب الآلي كوسيلة تعليمية بالمرحلة الابتدائية.

– تطوير المكتبات المدرسية لتصبح مراكز متطورة لمصادر التعلم.

– تطوير التعليم الأهلي من خلال خطة تقوم على أساس تقديم الدعم اللازم للمدارس الأهلية.

– الاهتمام برياض الأطفال وإعداد مناهج متطورة تنطلق من خبرات الأطفال وتعميمها.

– إنشاء المكتب الفني للتطوير الذي يتولى عمليات التخطيط والتطوير التربوي والإداري.

– إنشاء مدارس ومعاهد ومراكز متخصصة مثل:

– المدارس العلمية.

– المدارس المطورة.

– المدارس المتعاونة.

– مدرسة التقنيات الصناعية

– معهد النور.

– مركز التأهيل التربوي.

– المركز القطري للموهوبين والمبدعين.

– ورشة تصنيع الأجهزة رخيصة الكلفة.

– روضة الدوحة.

367 مليار درهم الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي

أبوظبي /وام:

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي إلى ٣٦٧ مليار درهم ومن المتوقع أن ينمو بنسبة ٨,٢بالمائة في عام ٢٠٠٧ وأن يستمر النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القادمة بمعدل لا يقل عن ١٣ بالمائة حيث من المتوقع أن يبلغ نحو ٥٨٤ مليار درهم في عام ٢٠١٠.

وقال سعادة المهندس صلاح سالم بن عمير الشامسي رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة بالدولة رئيس غرفة تجارة وصناعة أبوظبي إن النمو في الناتج المحلي لإمارة أبوظبي لعام ٢٠٠٦ ناتج عن استقرار الارتفاع في متوسط أسعار النفط حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط حوالي ٦٤,٥دولاراً للبرميل ومن المتوقع أن تستمر هذه الأسعار عام ٢٠٠٧.

وذكر سعادته في تصريحات صحفية بمناسبة صدور تقرير الأداء الاقتصادي لإمارة أبوظبي عن مركز المعلومات بالغرفة أن البيانات المتوقعة لإنتاج النفط الخام في الإمارة تشير إلى رصد استثمارات ضخمة لا تقل عن ٨٠ مليار درهم في هذا القطاع مما سيرفع معدلات الإنتاج الحالية لتلبية الطلب العالمي المتزايد على النفط الخام والغاز والمنتجات النفطية في الأعوام القادمة.

وأكد أن اقتصاد إمارة أبوظبي شهد تطورا ملحوظا خلال عام ٢٠٠٦ ومن المتوقع أن يستمر هذا التطور خلال السنوات القادمة بفضل السياسة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة / حفظه الله / والفريق اول سمو الشيخ محمد بن زايد ال نهيان ولي عهد ابوظبي ونائب القائد الاعلى للقوات المسلحة وكذلك في ظل وجود سياسة ونهج اقتصادي قوي يعتمد على الشراكة مع القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة مشيرا إلى أن النهج الاقتصادي الذي تتبناه حكومة ابوظبي ساهم في جعل إمارة ابوظبي احد أهم الوجهات الجاذبة للاستثمار و وجهة مفضلة لرجال الأعمال والسياح و الباحثين عن فرص للاستثمار.

وأكد سعادته في استعراضه لأداء القطاعات غير النفطية أن القطاعات ستستمر في تحقيق نمو مطرد بمعدل لا يقل عن ١٨ بالمائة سنويا حيث بلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٦ نحو ١٣٨ مليار درهم ومن المتوقع أن تبلغ ١٦٣ مليار درهم في ٢٠٠٧ وأن ترتفع في عام ٢٠١٠ إلى حوالي ٢٦٣ مليار درهم مشيرا الى أن التطور في نمو القطاعات غير النفطية ناتج عن حجم الاستثمارات الضخمة التي رصدت والمتوقعة خلال السنوات القادمة لتنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة في إمارة أبوظبي حيث بلغت مساهمة القطاع الغير نفطي في الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٣٧ بالمائة في ٢٠٠٦، وأن ترتفع إلى ما نسبته ٤٥ بالمائة في عام ٢٠١٠.

المجلس البلدي الكويتي يوافق على إعادة تخصيص موقع المطلاع الإسكاني

الكويت /كونا:

وافقت لجنة متابعة المخطط الهيكلي بالمجلس البلدي في الكويت خلال اجتماعها أمس على طلب المؤسسة العامة للرعاية السكنية باعادة تخصيص موقع المطلاع الاسكاني شريطة ان تقوم المؤسسة بعرض الخطة التفصيلية للمشروع على المجلس حين الانتهاء منها.

وقال رئيس اللجنة الدكتور فاضل صفر في تصريح للصحافيين ان اللجنة وافقت كذلك على الدراسة التي تقدمت بها وزارة الاشغال لتطوير الطرق الرئيسية ومداخل المناطق والحلول المقترحة لمشكلة الاختناقات المرورية.

واشار في هذا الصدد الى ان الدراسة سلمت مجددا الى الوزارة لاعداد الدراسات التفصيلية مع مراعاة المردود البيئي على الطريق الساحلي وتزويد اللجنة بالجدول الزمني للمشروع.

واضاف ان اللجنة احالت مشروع المدينة الاسكانية الجديدة رقم (٥) في موقع الصليبية الى الادارة القانونية للنظر في امكانية ازالة العوائق او توفير البدائل المناسبة كما اجلت مشروعي المخطط الهيكلي المعزز لجزيرة فيلكا ومشروع توسعة المطار الدولي.

البحرين تستضيف معرض الجمال العربي في 21 فبراير القادم

المنامة / بنا :

تستضيف مملكة البحرين خلال الفترة من ٢١ – ٢٤ من شهر فبراير القادم معرض الجمال العربى ٢٠٠٧م بمشاركة عدد كبير من الشركات العارضة فى مجال التجميل والمكياج.

وقال السيد عبدالرزاق خراز مدير المشروع فى ادارة المعارض العربية ان معرض الجمال العربى ٢٠٠٧ يعد ملتقى مثاليا للشركات لكى تقيم اتصالات مباشرة مع أقرانها والمستعملين النهائيين لمنتجات التجميل.

يأتى تنظيم المعرض اسهاما فى الطلب المتزايد على منتجات الجمال فى كل من البحرين والسعودية والكويت وقطر وعمان والامارات التى يصل عدد سكانها مجتمعة الى ٣٢ مليون نسمة فى هذه الدول الست فيما تصل نسبة الفئة العمرية التى تقل عن ٢٥ عاما الى حوالى ٦٠ فى المائة وهى الفئة العمرية التى تحرص على المحافظة على حسن المظهر والشغف بهذه المستحضرات كما تتوافر نسبة مرتفعة من الدخول القابلة للانفاق ما يجعل المنطقة تتمتع بأعلى معدلات للانفاق الفردى على وسائل ومعالجات الجمال فى العالم.

بقيمة تتراوح بين ٤ و ٥ مليارات يورو "بروة العقارية" القطرية تتأهل لتنفيذ مشروع توسعة في إمارة موناكو

دبي /وأم:

أعلن وزير دولة موناكو جون بول بروست في مركز الإمارة يوم امس عن فوز شركة بروة العقارية القطرية في الجولة الثانية لاختيار الشركة المنفذة لمشروع تطوير حوض جزيرة موناكو البحري والرأس المرجاني التابع لها، والذي شهد تنافسا عالميا من كبريات الشركات العقارية حول العالم.

ويضم المشروع العمراني الضخم تطوير التوسعة الجديدة لمدينة مونت كارلو في إمارة موناكو جنوب فرنسا على شواطئ المتوسط بمساحة ٢٧٥ ألف متر مربع إلى داخل البحر، ليربط المشروع التوسعة المرتقبة بمدينة مونت كارلو، ويتم عليه بناء مدينة متكاملة تضم بنايات تجارية ومجمعات سكنية وفنادق ومدارس وحدائق ومتنزهات عامة ومواقف سيارات ومرافق أخرى. وتتراوح كلفة المشروع ما بين ٤ و ٥ مليار يورو بينما تم تحديد مدة تنفيذه بـ ١٠سنوات.

ويتصف المشروع بأهمية عالمية من الناحية السياحية والعمرانية، وأهمية محلية ضخمة في موناكو باعتبارهِ ثاني أكبر امتداد بحري لإمارة موناكو وذلك بعد ٣٠ عاما على الامتداد الأول وتوسيع رقعة الإمارة.

وتقدمت للمنافسة ١٦ شركة عالمية عملاقة، وتم بعد ذلك دراسة الكفاءات الإدارية والتنفيذية والمالية لكل شركة مما جعل الحكومة تعتمد اختيار ٥ شركات واحدة منها شرق أوسطية وهي شركة بروة العقارية.